**-الحكم الراشد** (المفهوم، المكونات، المبادئ والآليات)

يجب في البداية الإشارة إلى حداثة مصطلح الحكم الراشد وإلى وجود تعريفات مختلفة قد يتفق عليها الباحثون والمختصون في عديد المجالات والتخصصات و قد يختلف في البعض منها. وهذا يعود إلى طبيعة كل بيئة من الناحية الفكرية والثقافية و اللغة المستعملة باعتبار أن هذا النوع من الحكم يعد ترجمة من اللغة الإنجليزية والفرنسية لمفهوم انتشر بسرعة «good governance »و « bonne gouvernance »،إضافة إلى تأثره بمعطيات داخلية و دولية متعلقة بعولمة القيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و انتشار ظاهرة الفساد عالميا مما أدى إلى التفكير في وضع أليات تجعل الأنظمة أكثر شفافية قادرة على القضاء على هذه الظاهرة[[1]](#footnote-1).هناك من يستعمل عبارات مختلفة كالحكم "الراشد" او "الرشيد" أو "الجيد" أو "الصالح"[[2]](#footnote-2)أو "السديد"، قد يختلف حولها الكثير، لكن لابد في البداية تقديم تعريف لغوي للحكم الراشد، فوفقا للمعجم الوسيط الحكم لغة مشتقة من الفعل الثلاثي "حكم" أي بمعنى قضى، ويقال حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم، مما يعني أن الحكم هو القضاء بين الأشخاص، و حسب القاموس المحيط الرشد بمعنى الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه، و الرشيد من صفات الله تعالى وهو الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم و دلهم عليها[[3]](#footnote-3).ويظهر أن الطريقة التي تعتمدها الأمم المتحدة في الحكم الرشيد وتعريفه هي جزء من الركائز التي قامت عليها النظرية الإسلامية في إدارة الدولة الإسلامية ايام الرسول (ص) في المدينة المنورة والسمات التي عرفت بها مثل العدالة، والشورى، والمؤاخاة، والمساواة، وتقديم المصالح العامة على الخاصة وغيرها في كيفية سير الدولة الرشيدة أو الدولة العادلة[[4]](#footnote-4). ويتضح كذلك أن الحكم الراشد أو الرشيد هو ذلك الحكم الذي يعتمد على عدة آليات ويوفر كل الظروف والوسائل المادية والبشرية التي تتمتع بالكفاءة العالية من أجل ضمان متطلبات المعيشة للسكان في المدى القريب والمتوسط والبعيد، و يسعى إلى توفير أجواء ملائمة لتمكين الفرد من أداء واجباته والحصول على حقوقه المختلفة دون عناء.

**1-1 تعريف الحكم الراشد**

تختلف التعاريف حسب المجال والاختصاصات، فمن وجهة نظر التنموي يعتبر الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان، ويتميز بمبادئ: الشفافية، المشاركة، وحكم القانون، والمساءلة، والفعالية، والإنصاف ويتم هذا من خلال الآليات والمؤسسات التي يمكن للمواطنين والمجموعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم الأساسية والدستورية[[5]](#footnote-5). ويتضح أن للحكم الراشد عدة أبعاد منها سياسية وتتعلق بطبيعة النظام السياسي وكل ما يتعلق بشرعية التمثيل وممارساته، وكذلك اقتصادية واجتماعية لأنها ترتبط بالسياسات التنموية العامة التي لها تأثير على الإنسان وعلى نمط المعيشة وتوفر المواد بمختلف أنواعها. ويظهر البعد التقني والإداري مهم جدا في كفاءته وفعاليته[[6]](#footnote-6). ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد على أنه «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على المستويات كافة، ويشمل الآليات والعمليات، والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"[[7]](#footnote-7). كما عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه يمثل طريق أو أسلوب للممارسة تنتهجه السلطة لإدارة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية وإدامة البيئة الدائمة لها ومنه يستلزم إدارة رشيدة للقطاع العام وحرية تدفق المعلومات وإطار قانوني للتنمية[[8]](#footnote-8).

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعرف الحكم الراشد على أنه عملية دمقرطة تهدف إلى إٍرساء حكم الحق والقانون، وتفعيل الإدارة، والشفافية في القطاع العام، والمسائلة، وتحسين أساليب المحاسبة، ومحاربة الفساد[[9]](#footnote-9).

ومن جهة أخرى عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 هذا الحكم على أنه يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا حتى لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا[[10]](#footnote-10). كما يتضح اجتهدت كل المنظمات والهيئات الدولية و الجهوية على إعطاء تعريف للحكم الراشد من الزاوية التي تتماشي مع منظورها وأهدافها. وانطلاقا من هذا لا نستطيع اعتماد تعريف واحد لأن كل التعاريف تأتي بإضافة من أجل إعطاء أكثر توضيح و فعالية لهذا النوع من الحكم.

1. طايبي أمال، "الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، 3 (10)، 2018 ص. 231 [↑](#footnote-ref-1)
2. سامح فوزي، الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب، (نهضة مصر) 2007، ص33. [↑](#footnote-ref-2)
3. ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ضل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ،2014، ص 23 [↑](#footnote-ref-3)
4. مازن مهدي حبيب العقابي، الحكم الرشيد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفقا لمنظور الإسلامي، بغداد باب المعظم، دار كلكامش للطباعة،2017، ص 14 [↑](#footnote-ref-4)
5. سام دلة، "من دولة القانون إلى الحكم الرشيد "تكامل في الأسس والآليات والهدف «،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 -العددالثاني-2014، ص.69 [↑](#footnote-ref-5)
6. بلقاسم رابح، "إشكالية التنمية المستدامة والحكم الراشد مع الإشارة إلى الدول العربية"، مجلة معارف، السنة التاسعة، العدد 17، 2014 ص. 68 [↑](#footnote-ref-6)
7. مازن مهدي حبيب العقابي، مرجع سابق، ص.45 [↑](#footnote-ref-7)
8. محمد الأمين بوحلوفة وإبراهيم بن عمار، "قراءة في أسس الحكم الراشد في دولة الأمير عبدالقادر"، مجلة الحقيقة، العدد 37، 2016، ص.174 [↑](#footnote-ref-8)
9. نفس المرجع، ص 174 [↑](#footnote-ref-9)
10. ابرادشة فريد، مرجع سبق ذكره، ص 30 [↑](#footnote-ref-10)